المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CONSEIL DE LA CONCURRENCE

تقرير متعلق بتتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة

-التحليل الشامل للسوق-

Lore

-سنة 2023-

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
مجلس المنافسة
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⴰⵡⴰⴹ
CONSEIL DE LA CONCURRENCE

تقرير متعلق بتتبع تنفيذ التعهدات المتخذة من لدن شركات توزيع الغازوال والبنزين بالجملة في إطار اتفاقات الصلح المبرمة مع مجلس المنافسة

-التحليل الشامل للسوق-

- سنة 2023 -

أولا: تذكير بالسياق

تطبيقا لأحكام المادة 37 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كم تم تغييره وتتميمه، صادقت هيئة مجلس المنافسة، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 13 نونبر 2023، على اتفاقات الصلح المبرمة مع تسع شركات تنشط في أسواق تموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين و كذا منظمتها المهنية.

وعلاوة على أداء غرامة التسوية، نصت هذه الاتفاقات على التزام كل شركة معنية على حدة، و كذا منظمتها المهنية، بحزمة من التعهدات السلوكية قصد معالجة الانشغالات التنافسية للمجلس في الأسواق المذكورة و تحسين سيرها التنافسي.

وتكتسي التعهدات المتخذة في إطار مسطرة التسوية المذكورة، صبغة إلزامية. وتعمل مصالح المجلس على تتبع تنفيذها، إذ يترتب عن عدم الامتثال لهذه التعهدات تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 40 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه. وتنص هذه المادة على أنه "يجوز لمجلس المنافسة أن يوقع بالمعنيين غرامة تهديدية في حدود 5% من متوسط رقم الأعمال اليومي دون احتساب الرسوم، عن كل يوم تأخير ابتداء من التاريخ الذي يحدده من أجل إجبارهم على: (1) تنفيذ قرار ألزمهم بوضع حد لممارسات منافية لقواعد المنافسة أو تنفيذ قرار فرض عليهم شروط خاصة أو احترام قرار جعل أحد التعهدات إجباريا عملا بالمادة 36 من نفس القانون...".

وللتذكير، تضمنت قرارات المجلس المتعلقة بمسطرة التسوية المشار إليها أعلاه، سبع تعهدات، بما ذلك، التعهدات المعنية بهذه المذكرة والمتمثلة في امداد المجلس دوريا كل ثلاث أشهر، بتقارير تتيح تتبع نشاط كل شركة معنية على حدة، المتعلق بتموين وتخزين وتوزيع الغازوال والبنزين.

ويتوخى هذا التقرير، تحليل مستوى العلاقة الترابطية بين تغيرات الأسعار الدولية لمنتجات الغازوال والبنزين المكررة و أسعار بيعها في السوق الوطنية.

ويرتكز هذا التقرير على ثلاثة محاور رئيسية. حيث يستعرض المحور الأول لمحة عامة عن تطور أهم المؤشرات الاقتصادية للشركات المعنية في السوق الوطنية للمحروقات خلال السنتين الفارطتين (2022 و2023)، على غرار رقم المعاملات المحقق من بيع الغازوال و البنزين، حجم و قيمة وارداتها [1]، سعة التخزين وكذا شبكة توزيع وبيع المنتجات السالفة الذكر.

ويعنى المحور الثاني بتحليل مستوى العلاقة الترابطية بين تغيرات الأسعار الدولية لهاتين المادتين المكررتين، ومتوسط تكلفة شرائها الحقيقية، و متوسط سعر بيعها محليا، طيلة سنة 2023.

أما المحور الثالث فيتعلق بتقييم تطور هوامش الربح الخام المحققة برسم سنة 2023.

وتكمن دوافع توسيع نطاق التحليل للسنوات السابقة (2023-2022) في ضرورة تتميم وتحيين تحليل معطيات السوق منذ إصدار مجلس المنافسة لرأيه عدد ر/3/22 بشأن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)، بتاريخ 31 غشت 2022. وعليه، سيمكن تحليل معطيات السوق لهذه الفترة من توثيق التحليلات المنجزة، من خلال التوفر على عدد هام من سلاسل الملاحظات الإحصائية لتحسين تفسير وقراءة النتائج المنبثقة عن الحسابات المنجزة.

[1] بخصوص الواردات، يشمل التحليل الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023.

ثانيا: تطور العناصر والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية

علاقة بتموين السوق الوطنية بالغازوال والبنزين، سجلت قيمة الواردات تراجعا كبيرا بنسبة 21,5 في المائة بين سنتي 2022 و 2023، منتقلة من 66,3 مليار درهم في 2022 إلى نحو 52,7 مليار درهم في 2023، وذلك بالنسبة لنفس مستوى حجم الواردات تقريبا.

ويعزى هذا التراجع إلى تهاوي أسعار المحروقات المكررة على الصعيد العالمي، لاسيما الغازوال، الذي يعتبر الوقود الأكثر استهلاكا على الصعيد الوطني، حيث يمثل نسبة تقرب من 90 في المائة من إجمالي الواردات الوطنية من الوقود.

وبخصوص مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، ضخ الغازوال والبنزين نحو 18,34 مليار درهم في ميزانية الدولة برسم سنة 2023 مقابل 18,42 مليار درهم في 2022، مسجلا انخفاضا طفيفا بنسبة 0,4 في المائة (ناقص 78,6 مليون درهم). بدورها، تراجعت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المؤداة على مادتي الغازوال و البنزين المستوردة من 8,61 مليار درهم إلى 7,23 مليار درهم بين الفترتين، مسجلة انخفاضا بنسبة 16 في المائة (ناقص 1,39 مليار درهم).

ويوضح الرسم البياني أسفله، تطور قيمة الواردات من حيت القيمة (مليون درهم) والحجم (ألف طن) طيلة الأربع سنوات الماضية :

الرسم البياني 1: تطور الواردات المعشرة جمركيا[2] (الغازوال والبنزين) من حيث القيمة والحجم بين سنتي 2020 و2023

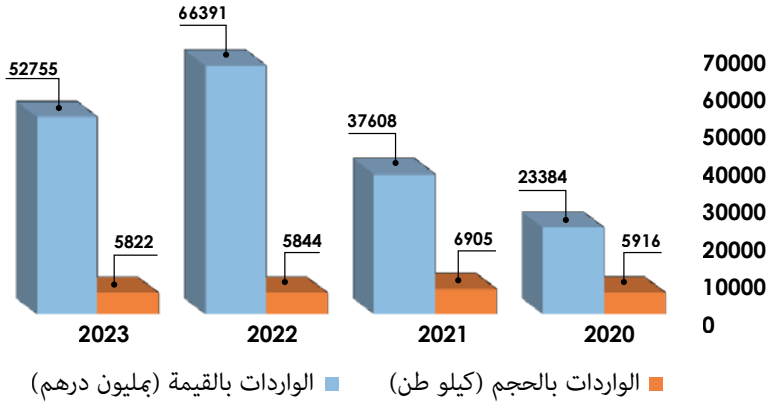

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من لدن مكتب الصرف وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

يستفاد من تحليل كل منتوج على حدة، كما يتضح من الرسمين البيانيين 2 و3، أن حجم واردات الغازوال سجل انخفاضا طفيفا بنسبة 0,7 في المائة، منتقلا من 5,22 مليون طن إلى 5,18 مليون طن. بالمقابل، شهدت قيمتها انخفاضا ملحوظا بحوالي 21,5 في المائة، منتقلة من 59,4 مليار درهم (أعلى المستويات في السنوات الأربع الماضية) إلى 46,6 مليار درهم في نفس الفترة. بعبارة أخرى، انتقل متوسط تكلفة واردات هذا المنتوج، دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المؤداة على الاستيراد، تقريبا من 9,48 درهم للتر[3] في 2022 إلى حوالي 7,49 درهم للتر في 2023 (ناقص 21 في المائة).

[2] دون إعفاء جمركي.

[3] تبلغ الكثافة الحجمية للغازوال 0,84 كيلوغرام للتر والبنزين 0,74 كيلوغرام للتر.

وخلافا لمادة الغازوال، شهد حجم واردات البنزين زيادة بنسبة 2,4 في المائة بين سنتي 2022 و2023، مع انخفاض قيمتها بنسبة 12 في المائة. وانتقل متوسط تكلفة الواردات تقريبا من 8,27 درهم للتر في 2022 إلى 7,11 درهم للتر في 2023، مما يمثل انخفاضا بنسبة 14 في المائة.

الرسم البياني 2: تطور الواردات المعشرة جمركيا (الغازوال والبنزين) بالحجم (كيلو طن) في الفترة بين سنتي 2020 و 2023

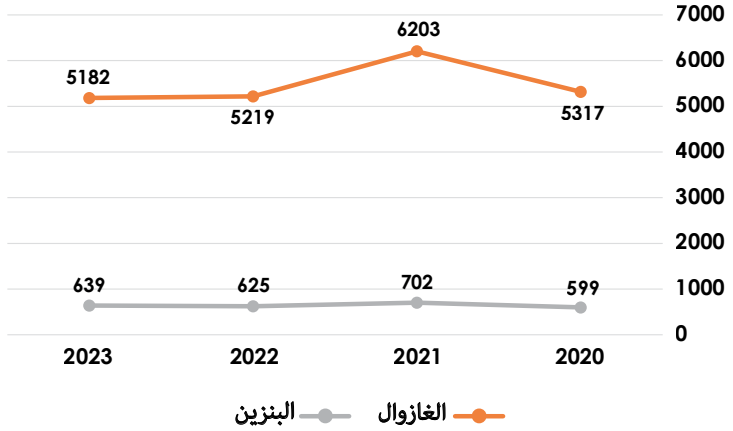

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من لدن مكتب الصرف وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

الرسم البياني 3: تطور الواردات المعشرة جمركيا (الغازوال والبنزين) بالقيمة (بمليون درهم) في الفترة بين سنتي 2020 و 2023

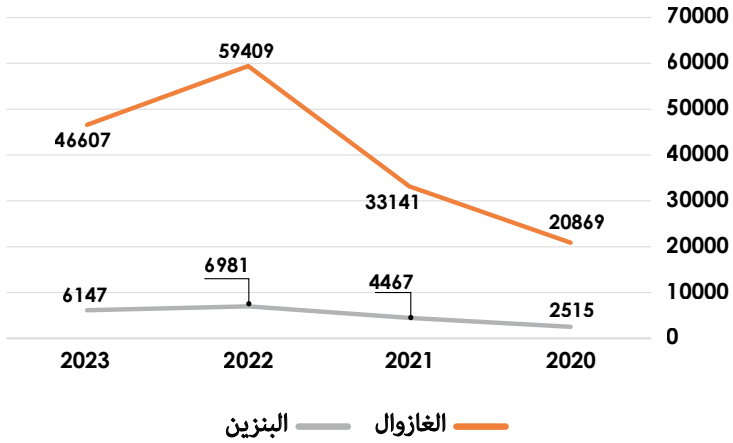

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من لدن مكتب الصرف وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

وتجدر الإشارة إلى أن سوق استيراد الغازوال و البنزين عرف دينامية من خلال دخول ستة فاعلين جدد بين سنتي 2022 و2023، ترتب عنه تراجع حصص السوق التراكمية للشركات التسع المعنية، بفارق 3,6 نقطة، حيث انخفضت نسبتها من حوالي 92,6 في المائة في 2022 إلى قرابة 89 في المائة في 2023.

وبلغت سعة التخزين الإجمالية المتاحة بالمغرب حوالي 1,47 مليون طن عند متم 2023 (86 في المائة منها تهم الغازوال)، مسجلة زيادة بنسبة 12 في المائة على أساس سنوي، وبأكثر من 33 في المائة مقارنة بسنة 2020.

و لم تعرف سعات التخزين المتوفرة لدى الشركات التسع المعنية أي تغيير ملحوظ بين سنتي 2022 و2023، باستثناء فاعل وحيد، سجل زيادة مهمة ، حيث انتقلت سعة تخزينه من 47 كيلو طن في 2022 إلى 200 كيلو طن في 2023، أي أكثر من أربع أضعاف السعة السابقة، أسفر عنه زيادة في حصة هذه الشركة في سوق تخزين الغازوال و البنزين بمقدار 10 نقاط (13,6 في المائة مقابل 3,6 في المائة) مع تراجع حصص سوق الفاعلين الآخرين في هذه السوق المذكورة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بين سنتي 2022 و2023، سجل سوق استيراد وتخزين الغازوال والبنزين دخول ستة فاعلين جدد، يتوفر كل واحد منهم على سعة تخزينية تبلغ 2000 طن، أي بنسبة إجمالية تعادل 0.82 في المائة من سعة التخزين الإجمالية للسوق.

فيما يتعلق بسوق توزيع الغازوال و البنزين، فقد تم تسجيل دخول ستة فاعلين جدد[4] بين سنتي 2022 و2023، حصلوا على رخصة توزيع المنتجات النفطية المسالة. ومن ثم، يرتفع العدد الإجمالي للفاعلين النشطين في هذه السوق إلى 35 عند متم سنة 2023.

وبلغ حجم المبيعات السنوية من الغازوال والبنزين سنة 2023، قرابة 6,78 مليون طن (حوالي 8,12 مليار لتر)، مقابل 6,53 مليون طن في 2022 (7,83 مليار لتر)، وهو ما يمثل زيادة بنحو 3,75 في المائة.

وبخصوص قيمة المبيعات، وفي غياب معطيات بشأن رقم المعاملات الإجمالي المنجز في السوق الوطنية لتوزيع المحروقات، تم اعتماد رقم معاملات الشركات التسع المعنية فقط، والذي يمثل حوالي 90 في المائة من الواردات الإجمالية و83 في المائة من حجم المبيعات. وبلغ رقم معاملات الشركات التسع المنجز في سوق توزيع الغازوال والبنزين (دون الوقود البحري) 79 مليار درهم سنة 2023، مقابل 85 مليار درهم في 2022، مسجلا انخفاضا بنحو 7 في المائة.

بشكل مفصل، يستفاد من تحليل توزيع حجم المبيعات[5] حسب شريحة العملاء، برسم 2023، أن شبكة البيع في محطات الخدمة تمثل نسبة مهمة من المبيعات الإجمالية للغازوال والبنزين للشركات التسع المعنية، بمتوسط حصة مرجحة يبلغ 75 في المائة تقريبا. بالمقابل، تمثل قناة المعاملات التجارية بين الشركات، التي تستهدف العملاء المهنيين، 25 في المائة من الحجم الإجمالي المباع من الغازوال والبنزين في السوق الوطنية.

وعلاقة بتطور شبكة محطات الخدمة ، يلاحظ أن العدد الإجمالي لهذه المحطات بلغ 3350 محطة عند متم 2023، منها 75 في المائة تحمل العلامة التجارية للشركات التسع، أي 2491 محطة خدمة[6].

ثالثا: تحليل مستوى العلاقة الترابطية بين تغيرات الأسعار الدولية لمنتجات الوقود المكررة وتكاليف الشراء وأسعار البيع في السوق الوطنية

سيقدم هذا الجزء تحليلا مفصلا للعلاقة الترابطية بين تغير أسعار منتجات الوقود المكررة (الغازوال و البنزين)" على الصعيد الدولي و التي تشمل تكاليف التأمين و الشحن (CIF)[7]، وتكاليف الشراء وأسعار بيعها من قبل الشركات التسع المعنية بهذا التقرير في السوق الوطنية، و ذلك خلال سنة 2023.

[4] انظر الجزء المتعلق بقسم تخزين الغازوال والبنزين.

[5] المعطيات المجمعة للشركات التسع النشطة في السوق، أي 83 في المائة من حجم مبيعات الغازوال والبنزين في السوق الوطنية.

[6] عند متم 2022، بلغ عدد محطات الخدمة الحاملة للعلامة التجارية للشركات التسع 2433.

[7] يقصد بأسعار التكاليف والتأمين والشحن الأسعار التي تضم جميع المصاريف الضرورية لإيصال المنتجات المستوردة إلى الموانئ المغربية.

و يهدف هذا التحليل إلى تقييم مستوى تأثير تقلبات أسعار المنتجات المعنية في السوق الدولية على تكاليف شراء الفاعلين المعنيين لهذه المنتجات المكررة ومن ثم مستوى تأثير هذه التغيرات على أسعار البيع المطبقة في السوق الوطنية.

و هذا يعني، أن نعرف ما إذا كانت التغيرات في أسعار البيع على المستوى الوطني تتفاعل بنفس الطريقة، عند الصعود أو الانخفاض، مع التقلبات في الأسعار الدولية للمنتجات المكررة.

في هذا الصدد، وجب التوضيح أن أسعار بيع المنتجات المكررة في السوق الدولية (مع احتساب مصاريف التأمين و الشحن "Cotations CIF" المعتمدة في هذا التقرير، تمثل الأسعار المرجعية للمنتجات المكررة المعروفة باسم سعر بلات للنفط (Platts) و المتوصل بها من لدن الوزارة المكلفة بالطاقة.

بالنسبة لمتوسط تكاليف الشراء المعتمدة في هذا التحليل، فهي تمثل تكلفة الشراء مرجحة بالنسبة للتغيرات في المخزونات وتشمل تكاليف شراء المنتج المكرر المستورد (بما في ذلك التكاليف ذات الصلة بتقلبات سعر الصرف)، وتكاليف النقل و التوصيل إلى الموانئ الوطنية، بما في ذلك تكاليف الشحن والتأمين والتفريغ وتكاليف التخزين ، إضافة إلى الضريبة الداخلية على الاستهلاك و الضريبة على القيمة المضافة المؤداة على استيراد الغازوال و البنزين.

وترتبط أسعار البيع المحتسبة بأسعار البيع (دون احتساب الرسوم) التي تحددها هذه الشركات المعنية، مباشرة على مستوى محطات الخدمة التي تمتلكها وتخضع لتسييرها المباشر (باستثناء فاعل وحيد لا يملك محطات خاضعة للتسيير المباشر).

فيما يتعلق بالشركات التي تؤمن إمداداتها من السوق الوطنية، تقترن تكلفة الشراء بمتوسط سعر البيع الإجمالي الذي يطبقه الموردون المحليون، مع ترجيح هذه التكلفة حسب التغيرات نصف الشهرية لمستوى المخزون.

ويوضح الجدول أسفله، المتوسط السنوي لهذه المتغيرات حسب معطيات الشركات التسع المعنية بالتقرير.

الجدول 1: المتوسط السنوي للأسعار الدولية لمنتجات الغازوال و البنزين المكررة [8]، وتكاليف الشراء المرجحة " Pondérés" و أسعار البيع محليا دون احتساب الرسوم (درهم واحد للتر) برسم 2023

الغازوال			البنزين		
سعر الغازوال المكرر في السوق الدولية (CIF) (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)	تكلفة الشراء (دون احتساب الرسوم)	سعر البيع على مستوى محطة الخدمة (دون احتساب الرسوم)	سعر البنزين المكرر في السوق الدولية (CIF) (دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة)	تكلفة الشراء (دون احتساب الرسوم)	سعر البيع على مستوى محطة الخدمة (دون احتساب الرسوم)
7,23	10,33	11,67	6,91	11,42	13,21

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

[8] دون احتساب الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المؤداة على استيراد الغازوال و البنزين.

في 2023، بلغ متوسط تكلفة الشراء المرجعة للشركات التسع 10,33 درهم للتر للغازوال، بحد أدنى يصل إلى 9,79 درهم للتر وحد أقصى يبلغ 11,38 درهم للتر.

وبخصوص البنزين، بلغ متوسط تكلفة الشراء المرجعة لنفس الشركات 11,42 درهم للتر، بحد أدنى يصل إلى 11,01 درهم للتر وحد أقصى يبلغ 12,91 درهم للتر.

ويبلغ متوسط سعر البيع 11,67 درهم للتر للغازوال و13,21 درهم للتر للبنزين.

ويلخص الجدول2، بعده، تطور التغير السنوي (مجموع التغيرات نصف الشهرية لسنة2023) لأسعار المنتجات المكررة على الصعيد الدولي، وتكاليف الشراء، وأسعار البيع المطبقة من طرف الفاعلين التسعة على الصعيد الوطني.

الجدول 2: التغير السنوي لأسعار المنتجات المكررة في السوق الدولية وتكاليف الشراء المرجعة و أسعار البيع محليا دون احتساب الرسوم (درهم واحد للتر) برسم سنة 2023

المنتج	سعر الوقود المكرر في السوق الدولية	تكلفة الشراء المرجعة (دون احتساب الرسوم)	سعر البيع على مستوى محطة الخدمة (دون احتساب الرسوم)
الغازوال	1.51-	1.47-	0.64-
البنزين	0.33-	0.67-	0.20

المصدر: أعد استنادا إلى المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

يتيح تحليل المعطيات المتعلقة بالتغير السنوي المتوسط للعناصر الثلاث المذكورة، تسجيل الملاحظات التالية:

بصفة عامة، سجل تطور السعر الدولي للغازوال والبنزين المكررين وكذا تكلفة شرائهما المرجعة حسب تغير مستوى المخزون سنة 2023، نفس المنحى التنازلي بالنسبة للشركات التسعة المعنية، باستثناء شركة واحدة، لاسيما في حالة منتجات البنزين (انخفاض السعر الدولي مقابل ارتفاع تكاليف الشراء المرجعة).

في هذا الصدد، سجل السعر الدولي للغازوال المكرر مع احتساب التأمين و الشحن انخفاضا قدره 1,51 درهم للتر، وما يناهز 0,33 درهم للتر بالنسبة للبنزين، مقابل انخفاض تكاليف الشراء المرجعة، على التوالي، بمقدار 1,47 و0,67 درهم للتر.

وارتباطا بتطور سعر البيع الوطني بالنسبة للفاعلين التسعة مقارنة بتكاليف الشراء المرجعة، يتضح بالنسبة للغازوال أن التغير السنوي لسعر البيع بلغ ناقص 0,64 درهم للتر، مقابل تغير بمقدار ناقص 1,47 درهم للتر إزاء تكاليف الشراء المرجعة. ويعني ذلك أن انخفاض أسعار البيع محليا يمثل حوالي 44 في المائة من انخفاض تكاليف الشراء المرجعة (و حوالي 42 في المائة مقارنة مع السعر الدولي المرجعي).

وبخصوص البنزين، تم تسجيل مستويات التذبذب متباينة، حيث تراجعت تكاليف الشراء المرجعة بمقدار 0,67 درهم للتر، فيما عرف سعر البيع محليا ارتفاعا بنحو 0,2 درهم للتر.

ومن أجل تحليل مفصل، تكشف الجداول والرسوم البيانية، الواردة بعده، التطور نصف الشهري لتغيرات الأسعار المرجعية الدولية لمنتجات الوقود المكررة (CIF)، وتغيرات تكاليف الشراء المرجعة، وكذا تغيرات أسعار البيع محليا (دون احتساب الرسوم)، طيلة سنة 2023.

الجدول 3: التطور نصف الشهري لتغيرات متوسط السعر الدولي للغازوال المكرر، تكاليف الشراء المرجحة وأسعار البيع على مستوى محطة الخدمة على الصعيد الوطني برسم 2023

الفترة	تغيرات متوسط السعر الدولي للغازوال المكرر		تغيرات تكاليف الشراء الحقيقية دون احتساب الرسوم		تغيرات اسعار البيع. دون احتساب الرسوم	
	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبةالمئوية	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبةالمئوية	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبةالمئوية
النصف الأول من يناير	-	-	-	-	-	-
النصف الثاني من يناير	-0,23	-2,8%	-0,24	-2,1%	-0,20	-1,5%
النصف الأول من فبراير	0,27	3,3%	0,26	2,3%	0,07	0,6%
النصف الثاني من فبراير	-0,98	-11,8%	-0,83	-7,2%	-0,75	-6,0%
النصف الأول من مارس	-0,13	-1,8%	-0,18	-1,7%	-0,27	-2,3%
النصف الثاني من مارس	0,16	2,2%	-0,21	-2,0%	-0,01	-0,1%
النصف الأول من أبريل	-0,45	-6,1%	-0,40	-3,9%	-0,58	-5,1%
النصف الثاني من أبريل	-0,06	-0,9%	0,18	1,8%	-0,03	-0,2%
النصف الأول من ماي	-0,45	-6,6%	-0,52	-5,2%	-0,23	-2,1%
النصف الثاني من ماي	-0,66	-10,3%	-0,12	-1,2%	-0,26	-2,5%
النصف الأول من يونيو	0,24	4,2%	-0,15	-1,6%	0,13	1,3%
النصف الثاني من يونيو	0,02	0,3%	-0,20	-2,1%	0,00	0,0%
النصف الأول من يوليوز	0,25	4,2%	0,08	0,9%	0,11	1,0%
النصف الثاني من يوليوز	-0,13	-2,1%	0,09	1,0%	0,00	0,0%
النصف الأول من غشت	0,43	7,0%	0,40	4,3%	0,50	4,7%
النصف الثاني من غشت	0,97	14,8%	0,61	6,3%	0,93	8,3%
النصف الأول من شتنبر	0,23	3,1%	0,39	3,8%	0,23	1,9%
النصف الثاني من شتنبر	0,41	5,3%	0,29	2,7%	0,02	0,2%
النصف الأول من أكتوبر	0,48	5,9%	0,30	2,8%	0,42	3,4%
النصف الثاني من أكتوبر	-0,56	-6,5%	-0,22	-2,0%	-0,01	-0,1%
النصف الأول من نونبر	-0,08	-1,0%	0,06	0,5%	0,00	0,0%
النصف الثاني من نونبر	-0,47	-5,9%	-0,37	-3,3%	-0,21	-1,6%
النصف الأول من دجنبر	-0,32	-4,2%	-0,11	-1,0%	-0,01	-0,1%
النصف الثاني من دجنبر	-0,45	-6,2%	-0,58	-5,5%	-0,47	-3,8%
مجموع التغيرات	**-1,51**	**-15,8%**	**-1,47**	**-12,4%**	**-0,64**	**-4,1%**

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

الرسم البياني 4: التطور نصف الشهري لتغيرات متوسط السعر الدولي للغازوال المكرر ،تكاليف الشراء المرجحة وأسعار البيع على الصعيد الوطني برسم 2023

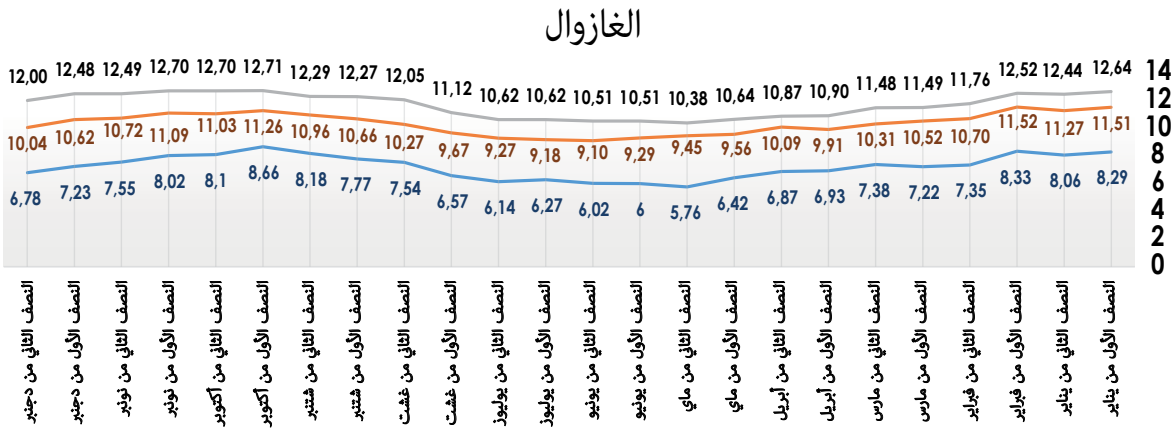

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

الجدول 4: التطور نصف الشهري لتغيرات متوسط السعر الدولي للبنزين المكرر، تكاليف الشراء المرجحة وأسعار البيع على مستوى محطة الخدمة على الصعيد الوطني برسم 2023

الفترة	تغيرات متوسط السعر الدولي للبنزين المكرر		تغيرات تكاليف الشراء الحقيقية دون احتساب الرسوم		تغيرات اسعار البيع دون احتساب الرسوم	
	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبة المئوية	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبة المئوية	بالقيمة (درهم واحد للتر)	بالنسبة المئوية
النصف الأول من يناير	-	-	-	-	-	-
النصف الثاني من يناير	0,46	7,3%	-0,11	-1,0%	0,03	0,2%
النصف الأول من فبراير	0,59	8,8%	0,29	2,5%	0,31	2,4%
النصف الثاني من فبراير	-0,31	-4,2%	-0,18	-1,6%	-0,10	-0,8%
النصف الأول من مارس	-0,01	-0,1%	-0,02	-0,2%	-0,14	-1,1%
النصف الثاني من مارس	0,13	1,9%	-0,04	-0,4%	-0,18	-1,4%
النصف الأول من أبريل	-0,19	-2,7%	-0,04	-0,4%	0,14	1,1%
النصف الثاني من أبريل	0,50	7,2%	0,21	1,9%	0,00	0,0%
النصف الأول من ماي	-0,40	-5,4%	-0,23	-2,0%	-0,40	-3,1%
النصف الثاني من ماي	-0,59	-8,4%	-0,22	-1,9%	-0,17	-1,3%
النصف الأول من يونيو	0,33	5,1%	0,12	1,1%	0,23	1,8%
النصف الثاني من يونيو	-0,07	-1,0%	0,05	0,4%	0,00	0,0%

النصف الأول من يوليوز	-0,18	-2,7%	-0,07	-0,7%	0,01	0,1%
النصف الثاني من يوليوز	-0,23	-3,5%	-0,02	-0,2%	0,00	0,0%
النصف الأول من غشت	0,57	9,0%	0,34	3,0%	0,40	3,1%
النصف الثاني من غشت	0,46	6,7%	0,29	2,5%	0,49	3,7%
النصف الأول من شتنبر	0,42	5,7%	0,45	3,8%	0,41	3,0%
النصف الثاني من شتنبر	-0,05	-0,6%	-0,03	-0,3%	0,02	0,1%
النصف الأول من أكتوبر	0,01	0,1%	-0,05	-0,4%	0,01	0,1%
النصف الثاني من أكتوبر	-0,80	-10,4%	-0,22	-1,8%	0,01	0,1%
النصف الأول من نونبر	-0,05	-0,7%	-0,23	-1,9%	-0,02	-0,1%
النصف الثاني من نونبر	-0,15	-2,2%	-0,21	-1,8%	-0,53	-3,8%
النصف الأول من دجنبر	-0,47	-7,0%	-0,40	-3,5%	-0,03	-0,2%
النصف الثاني من دجنبر	-0,30	-4,8%	-0,34	-3,1%	-0,30	-2,3%
مجموع التغيرات	**-0,33**	**-1,9%**	**-0,67**	**-5,7%**	**0,20**	**1,9%**

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

الرسم البياني 5: التطور نصف الشهري لتغيرات متوسط السعر الدولي للبنزين المكرر، تكاليف الشراء المرجحة وأسعار البيع على مستوى محطة الخدمة على الصعيد الوطني برسم 2023

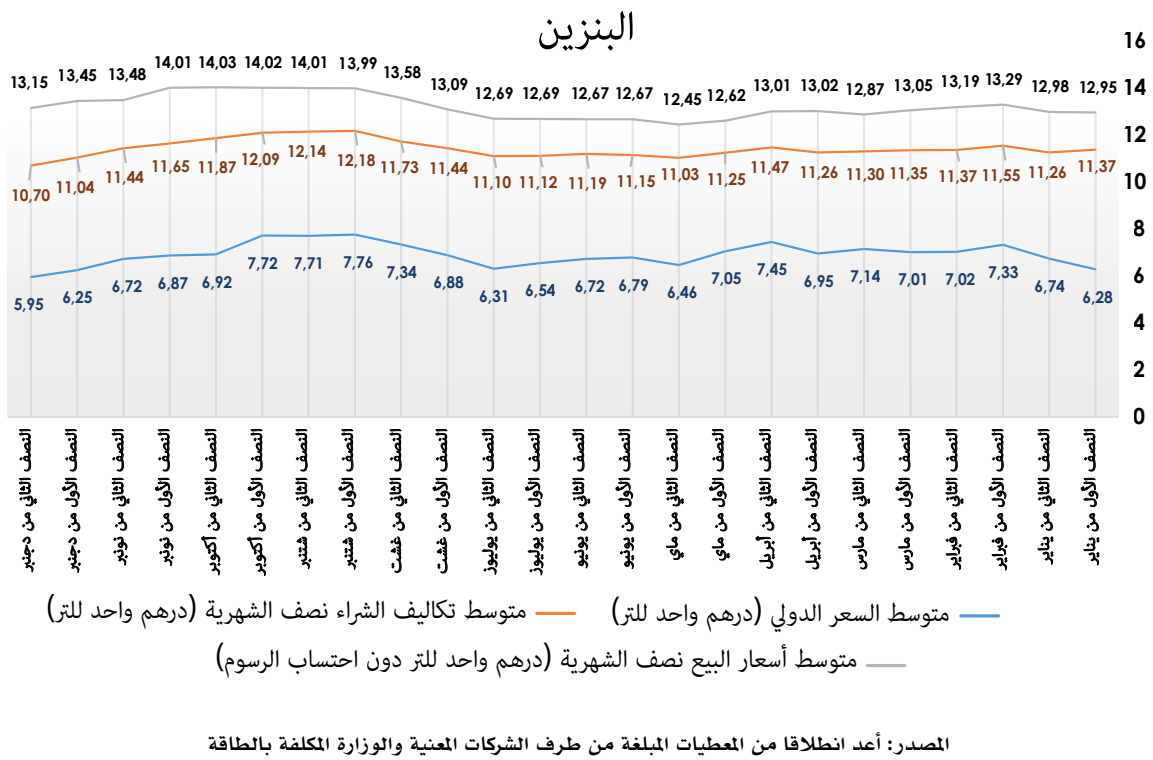

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية والوزارة المكلفة بالطاقة

• بخصوص الغازوال

استنادا إلى منحى تطور السعر المرجعي للغازوال المكرر في السوق الدولية[9] ، من جهة، وأسعار بيعه محليا من لدن الفاعلين ، من جهة أخرى، يمكن تحديد ثلاث فترات متباينة:

1. الفترة الأولى الممتدة من فاتح يناير إلى نهاية مايو والمتسمة بمنحى تنازلي؛
2. الفترة الثانية الممتدة من بداية يونيو إلى منتصف أكتوبر، و التي تتميز بمنحى تصاعدي لتكاليف الشراء؛
3. الفترة الثالثة الممتدة من منتصف أكتوبر إلى نهاية دجنبر والمطبوعة بتجدد المنحى التنازلي.

وفيما يخص العلاقة الترابطية بين تغيرات السعر المرجعي للغازوال المكرر في السوق الدولية ، تكلفة شرائه المرجحة و سعر بيعه في السوق الوطنية من طرف تسع الشركات المعنية، يستشف ما يلي:

-الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى نهاية ماي 2023: تشابه مستوى تقلبات هذه المتغيرات الثلاث، تقريبا بالنسبة لكافة الفاعلين التسعة المعنيين، مع تسجيل بعض التذبذبات المعاكسة في بعض الفترات نصف الشهرية.

وشهدت هذه الفترة انخفاضا مستمرا لسعر المنتج المكرر في السوق الدولية (باستثناء النصف الأول من فبراير) بمقدار 2,53 درهم للتر، بينما تراجع متوسط سعر البيع محليا (دون احتساب الرسوم) للفاعلين التسعة بمقدار 2,26 درهم للتر، مقابل انخفاض تكاليف الشراء بمقدار 2,06 درهم للتر.

في هذه الفترة، تُستنتج وجود علاقة ترابطية إجابيه بين هذه المتغيرات الثلاثة. بمعنى آخر، سجل سعر البيع في السوق الوطنية بالنسبة لجميع الشركات المعنية، نفس مستويات انخفاض التي عرفها سعر المرجعي لهذا المنتج في السوق الدولية و كذا تكلفة شراءه.

بمعنى أدق، عمدت الشركات إلى تطبيق تقريبا نسبة 89 في المائة من الانخفاضات المسجلة في السعر المرجعي الدولي على سعر بيعها المطبق وطنيا[10]، وحوالي 110 في المائة من انخفاض تكلفة الشراء المرجحة ، أي مستوى انخفاض أعلى مقارنة مع انخفاض تكلفة الشراء تقدر ب 20 سنتيما للتر.

-الفترة الممتدة من فاتح يونيو إلى منتصف أكتوبر 2023: اتسمت هذه الفترة بتسجيل مستوى تغير في سعر البيع الوطني (زائد 2,33 درهم للتر) شبه مماثل لمستوى تغير السعر الدولي المرجعي للغازوال المكرر (زائد 2,9 درهم للتر) ومختلف نسبيا عن تغيرات تكلفة الشراء المرجحة (زائد 1,81 درهم للتر).

ومن ثم، يتبين أن الارتفاع الكبير لأسعار المنتج المكرر في السوق الدولية ، الذي بلغ 2,9 درهم للتر، انعكس بشكل طفيف فقط على متوسط تكلفة الشراء المرجحة للشركات التسعة مع وجود فوارق بينها.

في هذه الفترة، يُستنتج أن الفاعلين التسعة طبقوا على سعر البيع الوطني نحو 80 في المائة من الزيادة المسجلة في سعر المنتج المكرر في السوق الدولية وحوالي 129 في المائة من الزيادة المسجلة

[9] مع احتساب مصاريف الشحن و التأمين.

[10] يحتسب متوسط الفاعلين استنادا إلى العلاقة بين مجموع التغيرات في أسعار البيع دون احتساب الرسوم ومجموع التغيرات في أسعارالغازوال المكرر في السوق الوطنية.

في تكاليف الشراء. وتقدر هذه الزيادة في سعر البيع محليا مقارنة مع الزيادة في تكاليف الشراء ب 50 سنتيما للتر.

-الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر إلى نهاية دجنبر 2023: سجلت هذه الفترة تغيرات متباينة، حيث انخفضت أسعار المنتج المكرر في السوق الدولية بمقدار ناقص 1,88 درهم للتر، وتكاليف الشراء المرجحة بمقدار ناقص 1,22 درهم للتر وكذا أسعار البيع محليا بمقدار ناقص 0,71 درهم للتر تقريبا. ومن ثم، يتبين أن متوسط سعر البيع الوطني المطبق من قبل الفاعلين التسعة تأثر بشكل ضعيف بالمنحى التنازلي الملحوظ في السعر المرجعي للغازوال المكررة في السوق الدولية وكذا تكاليف شرائه المرجحة.

في هذه الفترة، يُستنتج أنه تم تطبيق حوالي 38 في المائة من نسبة الانخفاض في السعر المرجعي لهذا المنتج في السوق الدولية ونحو 58 في المائة من نسبة انحدار تكاليف الشراء. بمعنى آخر، الانخفاض الملاحظ في السعر المرجعي و كذا تكلفة الشراء ، لم ينعكس إلا جزئيا على سعر البيع (باستثناء بعض الشركات المعنية)، مع تسجيل فارق يقدر ب 51 سنتيما للتر.

• بخصوص البنزين

أبان تقييم تطور التباينات في تكاليف الشراء المرجحة وأسعار بيع الفاعلين المعنيين للبنزين دون احتساب الرسوم إزاء تقلبات الأسعار المرجعية الدولية للبنزين المكرر عن الملاحظات التالية:

على مدار سنة 2023، سجل سعر البنزين المكرر في السوق الدولية تذبذبات كبيرة ، على غرار سعر الدولي للغازوال. وبلغت أعلى مستوياته في أكتوبر بمقدار 7,72 درهم للتر، قبل أن يتراجع عند متم دجنبر بمقدار 5,95 درهم للتر، أي أدنى مستوياته المسجلة في السنة.

بشكل مفصل، يمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين من حيث تطور تغيرات المؤشرات الثلاثة. تمتد الفترة الأولى من فاتح يناير إلى متم شتنبر، المتسمة بمنحى تصاعدي، وتمتد الفترة الثانية من فاتح أكتوبر إلى نهاية دجنبر، وقد عرفت منحى تنازلي كبير للأسعار الدولية.

-الفترة الممتدة من فاتح يناير إلى 30 شتنبر 2023: تشابه في مستوى التباينات بين المتغيرات الثلاثة ، باعتبار أن سعر البيع المحلي (دون احتساب الرسوم) سجل ارتفاعا قدره 1,05 درهم/لتر، مقابل ارتفاع تكاليف الشراء المرجحة بـ 0,79 درهم/لتر و السعر الدولي المرجعي بحوالي 1.43 درهم/لتر. ونتيجة لذلك، تمثل نسبة الزيادة في ثمن البيع الوطني للفاعلين المعنيين نسبة 73% من الزيادة في السعر الدولي وحوالي 133% من الزيادة في تكاليف الشراء المرجحة، مع وجود اختلافات بين الشركات.

- الفترة الممتدة من فاتح أكتوبر إلى نهاية دجنبر 2023: اتسمت هذه الفترة بانخفاض كبير في الأسعار الدولية للبنزين المكرر التي سجلت أدنى مستوياتها عند متم دجنبر، بمقدار 5,95 درهم للتر. وقد بلغ مجموع التغيرات في هذه الأسعار الدولية ناقص 1,76 درهم للتر، مقابل انخفاض تكاليف الشراء المرجحة قدره 1,45 درهم للتر، فيما تراجعت أسعار البيع في السوق الوطنية بمقدار ناقص 0,86 درهم للتر.

ومن ثم، انعكس الانخفاض في تكاليف الشراء خلال هذه الفترة على أسعار البيع المطبقة من طرف الفاعلين بنسبة 59 في المائة (49 في المائة مقارنة مع انخفاض السعر الدولي). بعبارة أخرى، قام

الفاعلـون بتطبيـق على سـعر البيـع المـحلي، انخفـاض جـزئي مسـجل في تكلفـة الشراء (باسـتثناء بعـض الشركات المعنيـة) بفـارق يصـل إلى 59 سـنتيم لـلتر مقارنـة بتكاليـف الشراء.

باختصـار، يبـدو مـن جهـة أن ارتفـاع الأسـعار الدوليـة للبنزيـن ينعكـس بشـكل كـبير على الأسـعار المطبقـة مـن قبـل الشركات المعنيـة في السـوق الوطنيـة، حيـث تمثـل الزيـادة في السـعر الوطنـي نسـبة 133% مـن زيـادة تكلفـة الشراء (73% مقارنـة بالزيـادة في الأسـعار الدوليـة).

مـن جهـة ثانيـة، وفي حالـة انخفـاض الأسـعار الدوليـة و تكلفـة الشراء، فهـو لا ينعكـس إلا جزئيـا بمسـتويات تصـل إلى 59 في المائـة بالنسـبة لتكاليـف الشراء، و49 في المائـة بالنسـبة للسـعر الـدولي المرجعـي.

وفي ختـام هـذا الجـزء، فـإن تحليـل العلاقـة الترابطيـة بين تباينـات في أسـعار البيـع و الأسـعار العالميـة وكـذا تكاليـف الشراء المرجحـة، يكشـف أن مسـتوى الارتبـاط يختلـف باخـتلاف المنتـج (الغـازوال أو بنزيـن)، وبين فترات مـن نفـس السـنة، مما يعكـس ديناميكيـة التعويـض التـي يمارسـها الفاعلـيين خلال نفـس السـنة، وتتوافـق مـع منطـق اللحـاق بين فترات الزيـادة والنقصـان. وتتـجلى هـذه الديناميكيـة بـالضرورة على مسـتوى هوامشـها التجاريـة. يتـم تأكيـد هـذا التحليـل أيضًـا مـن خلال تحليـل الهوامـش الإجماليـة لـكل لتر مبـاع أدنـاه.

رابعا: تحليل متوسط هوامش الربح الخام المتوسطة المحققة

مـن المهـم الإشـارة أولا إلى أن هوامـش الربـح الخاضعـة للتحليـل في الجـدول بعـده، تمثـل هوامـش الربـح التجاريـة المحققـة مـن طـرف شركات التوزيـع التسـعة المعنيـة (الموزعـون بالجملـة) بالنسـبة للمنتـوجين (الغـازوال والبنزيـن) برسـم 2023.

وتـم ترجيـح هـذه الهوامـش حسـب قيمـة الحصـة السـوقية لـكل شركـة على حـدة. وتـم احتسـاب حصـص السـوق اسـتنادا إلى رقـم معاملاتهـا الإجمالي المنجـز مـن الغـازوال والبنزيـن برسـم 2023.

الجدول 5: تطور متوسط هوامش الربح الشهرية المرجحة برسم 2023 (درهم واحد للتر)

السنة/المنتوج	الغازوال	البنزين
يناير	0,51	1,10
فبراير	0,37	1,27
مارس	0,27	1,20
أبريل	0,30	1,04
ماي	0,39	0,84
يونيو	0,58	1,20
يوليوز	0,85	1,44
غشت	1,15	1,86
شتنبر	1,24	1,67
أكتوبر	1,21	1,72
نونبر	1,14	1,74
دجنبر	1,15	1,41
المتوسط السنوي برسم 2023	**0,76**	**1,38**

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات التسع المعنية

الرسم البياني 6: تطور متوسط هوامش الربح الشهرية المرجحة برسم 2023 (درهم واحد للتر)

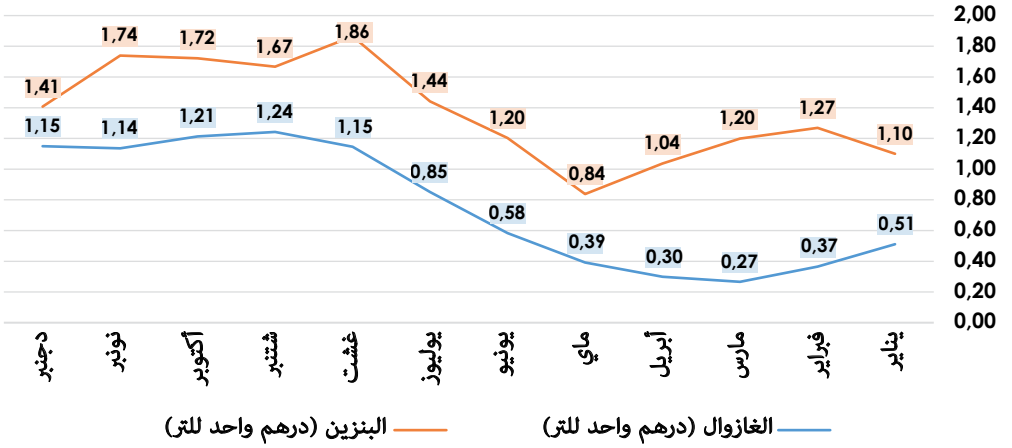

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية

يتضح من دراسة المعطيات الواردة في الجدول 5 والرسم البياني 6 أعلاه أن الشركات التسعة المعنية حققت، طيلة 2023، هوامش ربح خام متوسطة بمقدار 76 سنتيما لكل لتر مباع من الغازوال مقابل 1,38 درهم لكل لتر مباع من البنزين.

بالتفصيل، سجل متوسط هوامش الربح الخام للفاعلين المعنيين في حالة الغازوال تذبذبات، تأرجحت بين حد أدنى بمقدار 0,27 درهم للتر في مارس وحد أقصى بمقدار 1,24 درهم للتر عند متم شتنبر 2023.

إضافة إلى ذلك، سُجلت أكبر الزيادات في هوامش الربح الخام طيلة الأشهر الستة الأخيرة من السنة، بما يعادل متوسط هامش ربح للفترة بلغ 1,12 درهم للتر مقابل 0,40 درهم للفترة الممتدة من فاتح يناير إلى متم يونيو 2023.

من جانبها، ظلت هوامش الربح الخام المحققة في نشاط بيع البنزين مرتفعة نسبيا مقارنة بالغازوال. وتفاوت هامش الربح في المتوسط بين حد أدنى بلغ 0,84 درهم للتر في ماي وحد أقصى بمقدار 1,86 درهم للتر في غشت.

أخيرا وبناء على ما سبق، يتبين أن تطور هوامش الربح الخام تتطابق، في مجملها، مع استنتاجات تحليل مستوى العلاقة الترابطية بين التباين في أسعار البيع دون احتساب الرسوم مقارنة بتكاليف الشراء دون احتساب الرسوم، حيث يتزامن ارتفاع هوامش الربح الخام، المسجلة في الفترة الثانية المذكورة أعلاه، مع فترات السنة التي تسجل ضعف انعكاس انخفاض تكاليف الشراء على أسعار البيع نسبيا، مع انفراد كل شركة من الشركات التسع المعنية بخصوصياتها.

غير أنه يجب وضع هذا الاستنتاج في سياقه عندما ندرجه ضمن تحليل ديناميكي في الزمن. في الواقع، كشفت مقارنة متوسط هوامش الربح الخام المرجحة[11] والمحققة في 2023 مع مثيلاتها في 2022 ومقارنة بالمتوسط المسجل في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 ما يلي:

[11] مكرر.

الجدول 6: تطور متوسط هوامش الربح الخام المرجحة في الفترة من 2018 إلى 2023 (درهم واحد للتر)

	الفترة (2018-2021)[12]		2022		2023	
	الغازوال	البنزين	الغازوال	البنزين	الغازوال	البنزين
متوسط هوامش الربح	1,26	1,34	0,69	0,78	0,76	1,38

المصدر: أعد انطلاقا من المعطيات المبلغة من طرف الشركات المعنية

علاقة بالغازوال، سجلت هوامش الربح الخام لسنة 2023 مستويات مشابهة لمثيلاتها لسنة 2022. غير أنها تقل عن المتوسط المحقق في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021 بفارق يصل إلى خمسين سنتيما للتر.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالبنزين، يبدو أن مستوى الهوامش الخامة لسنة 2023 قد ارتفع بنسبة تقارب 77% (60 سنتيم للتر) مقارنة بسنة 2022، ولكن يظل على العموم في نفس مستوى الفترة الممتدة من 2018 إلى 2021.

ويترتب عما سبق أن مستويات هوامش الربح المنجزة في 2023 تعكس دينامية التعويض و الاستدراك التي يطبقها الفاعلون، وتتوافق مع تأثير الاستدراك بين السنوات وفترات نفس السنة.

خلاصة عامة

بشكل عام، يخلص هذا التقرير إلى أن تطور أسعار بيع الغازوال والبنزين في السوق الوطنية تتبع، في مجملها، اتجاهات أسعار هاذين المنتوجين على الصعيد العالمي وتذبذبات تكاليف الشراء المرجحة حسب تغيير مستوى المخزون.

فيما يتعلق بالغازوال، توجد علاقة ترابطية إيجابية كبيرة بين تباين المتغيرات الثلاثة، حيث يقترب معاملها الترابطي من 0,88 سواء بالنسبة لنسبة سعر البيع الوطني/ سعر المرجعي الدولي أو نسبة سعر البيع/تكلفة الشراء. أما بالنسبة للبنزين ، يظل مستوى العلاقة الترابطية ضعيفا نسبيا حيث يبلغ على التوالي حوالي 0,62 و0,78.

إلا أن مستوى الارتباط هذا يختلف بين فترات نفس السنة، حيث أن انعكاس التباينات في الأسعار الدولية وتكاليف الشراء المرجحة على أسعار البيع على المستوى الوطني يحدث، في فترات معينة، بمعدلات مختلفة. وفي الواقع، لوحظ خلال هذه الفترات وجود فارق زمني يؤثر على هذه التغيرات، إما عن طريق تخفيف انعكاس الزيادة في تكاليف الشراء المرجحة على سعر البيع على مدى عدة فترات، أو عن طريق تأخير تطبيق التغيرات على سعر البيع في حالة انخفاض الأسعار الدولية لهذه المنتجات المكررة وتكاليف شرائها.

ويمكن تفسير ذلك بأثير المخزون الذي يدفع بالفاعلين إلى بيع مخزون المحروقات المشتراة سابقا بأسعار أعلى في حالة انخفاضها في المقام الأول، وبتأثير الاستدراك بين فترات الزيادة الأسعار وانخفاضها في المقام الثاني.

[12] هامش الربح الإجمالي المشار إليه في رأي مجلس المنافسة عدد ر/22/3 بشأن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام والمواد الأولية في السوق العالمية وتداعياته على السير التنافسي للأسواق الوطنية، حالة المحروقات (الغازوال والبنزين)، بتاريخ 31 غشت 2022

علاوة على ذلك، فإن منطق الاستدراك و التعديل هذا يتأكد في تطور هوامش الربح الخام، التي شهدت فترتين متباينتين في سنة 2023. من جهة، تميز النصف الأول من السنة بضعف مستويات هوامش الربح المحققة بمتوسط بلغ 0,40 درهم للتر للغازوال و1,10 درهم للتر للبنزين. ومن جهة ثانية، عزز الفاعلون خلال النصف الثاني من نفس السنة، مستويات هوامش الربح الخام كاستدراك من خلال تسجيل مستويات أعلى من تلك المحققة في النصف الأول، أي 1,12 درهم/لتر للغازوال و1,64 درهم/لتر للبنزين.

مجلس المنافسة
شارع التين، محج الرياض سانتر
عمارة 7 و8، الطابق الرابع، حي الرياض - الرباط
الهاتف : 16 62 75 37 05 - 10 28 75 37 05